الفواصل

ويسميها أبو زكريا الفراء العالم النحوي المشهور (الفصول) ، و(رءوس الآي) ، جاء عند نظره في قول الله تعالى : ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ قوله : (وهذا في القرآن كثير بغير الفاء ، وذلك لأنه جواب يستغنى أوله عن آخره بالوقفة عليه ، فيقال : ماذا قال لك ؟ فيقول القائل : قال كذا وكذا ، فكان حسن السكوت يجوز به طرح الفاء ، وأنت تراه في رءوس الآيات – لأنها فصول – حسنا) .

وبعد أن ذكر بعض آيات جاء فيها الجواب بغير الفاء ، وكلمات جاءت فيها الفاء وأخرى جاءت الواو قال : (فاعرف بما جرى تفسيره ما بقى ، فإنه لا يأتي إلا على الذي أنبأتك به من الفصول ، أو الكلام المكتفى يأتي له جواب) .

ونظن أن هذه الكلمة (الفصول) جاءت تسمية لرءوس الآي لأول مرة في كلام الفراء ، وعلي وجه التأكيد لم أر فيما وقفت عليه من كتب أحداً استعملها قبل الفراء . أما كلمة (الفواصل) فأول ما وقفت عليها في رسالة (النكت) لأبي لحسن على بن عيسي الرماني فقد جعلها عنوان فصل من فصوله ، وعرفها وخصها بحديث لعله الأول من نوعه قال في تعريفها (الفواصل حروف متشاكلة في المقاطع توجب حسن الإفهام) ، وفرق بينها وبين الأسجاع ، فقال : (والفواصل بلاغة ، والأسجاع عيب ، وذلك أن الفواصل تابعة للمعاني ، وأما الأسجاع فالمعاني تابعة لها ، وهو قلب ما توجبه الحكمة في الدلالة إذا كان الغرض الذي هو حكمة إنما هو الإبانة عن المعاني التي الحاجة إليها ماسة) .

قال : (وفواصل القرآن كلها بلاغة وحكمة لأنها طريق إلى إفهام المعاني التي يحتاج إليها في أحسن صورة يدل بها عليها) .

ثم بين نوعي الفواصل في القرآن الكريم ، فقال : (والفواصل على وجهين : أحدهما على الحروف المتجانسة ، والآخر على الحروف المتقاربة) .

ومع أنني لم أقف على هذه الكلمة في كتاب سابق على رسالة الرماني أظن أن استعمالها سبق هذا التاريخ ، لأن حديث الرماني عنها حديث من يتكلم على أمر معروف عند الناس وفي العادة يأتي التعريف والتقسيم وذكر الفائدة ، بعد أن تكون الكلمة قد شاع استعمالها .

وأيا ما كان فإن مدى علمي الآن هو أن الفراء أول من استعمل في رءوس الآي كلمة الفصول ، وأن الرماني هو أول من استعمل كلمة (الفواصل) .

ثم جاء المتأخرون فكان أكثرهم على ما سار عليه الفراء والرماني ، من أن الفواصل هي رؤوس الآي ، وإن لم يكن ذلك واضحاً في كلام الرماني ، لكن تمثيله يفيد أنه يجعل الفواصل ورءوس الآي مترادفين ، وقليل من المتأخرين من جعل الفواصل أعم من رءوس الآي ، جاء في كتاب (البرهان في علوم القرآن) لبدر الدين الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ ما يأتي : (معرفة الفواصل ورءوس الآي . وهي كلمة آخر الآية كقافية الشعر ، وقرينة السجع ، وقال الداني : كلمة آخر الجملة) .

قال : (وفرق الإمام أبو عمرو الداني بين الفواصل ورءوس الآي ، أما الفاصلة فهي الكلام المنفصل مما بعده ، والكلام المنفصل قد يكون رأس آية ، وغير رأس آية ، وكذلك الفواصل بين رءوس أي وغيرها ، وكل رأس آية فاصلة ، وليس كل فاصلة رأس آية)[1] .

ونلاحظ الفرق بين تعريف الرماني للفواصل بأنها (حروف متشابكة) وبين تعريف الزركشي للفاصلة بأنها (كلمة آخر الآية) ، غير أن تقسيمهم للفواصل ، وحديثهم عنها يرجح تعريف الزركشي ، فالفاصلة ليست الحرف الأخير المماثل أو المقارب للحرف الأخير في الجملة السابقة ، وإنما هي الكلمة التي تتفق أو تتقارب مع كلمة أخرى في آخر جملة جاءت معها ، وتمثيله بقافية الشعر ، وقرينة السجع تأكيد لمراده ، وهي أن الفاصلة هي (الكلمة) .

١- جـ١ ، ص ٥٤ .

ومثال الفاصلة التي ليست رأس آية عند من يفرق بينهما قول الله تعالى من سورة الأعراف : ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ﴾ [٨٨] ومن شواهد ذلك أيضاً قول الله تعالى : ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰقُّونَ فِيهِمْ ۚ﴾ [النحل : ٢٧] وقوله سبحانه : ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾ [الإسراء : ١٦] قوله عز اسمه ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ﴾ [التوبة : ٣٤] وقوله على لسان سيدنا زكريا ﴿رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾ [مريم : ٤] .

ويبدو أن العلماء أخذوا هذه التسمية (الفواصل) من قوله تعالى : ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت : ٣] وقوله سبحانه : ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود : ١] .

وليس من اليسير حصر الطرق التي جاءت عليها الفواصل في القرآن من حيث التزام حرف مماثل أو مقارب ، وإنما يمكن فقط أن نعطي أمثلة .

فمن سور القرآن الكريم ما جاءت كلها على حرف واحد مثل سورة (القمر) فكل فواصلها على حرف الراء ، ومثل سورة (القدر) ففواصلها على الراء كذلك ، ومثلهما سورة (الإخلاص) فهي على الدال ، وسورة (الناس) فهي على السين .

ومن سور القرآن ما يلتزم حرفاً واحداً في أكثر الفواصل ، ويخالف في فواصل قليلة ، مثلاً سورة الأعراف ، جاءت جمهرة فواصلها على حرف النون ، وآياتها مائتان وست ، والفواصل التي جاءت على غير النون نحو عشر آيات أكثرها على الميم ، وبعضها على اللام .

أما أكثر سور القرآن فمتعددة الفواصل ، والأمثلة على ذلك كثيرة .

وقد لاحظ بعض الباحثين أن القرآن الكريم كان يلتزم الفواصل المتماثلة في مواطن الوعظ والترهيب وأن هذا يغلب على السور المكية .

أما من حيث التزام حرف أو أكثر ، فقد لاحظ الباحثون أن التزام حرف واحد هو الكثير الغالب ، وقد يُلتزم حرفان في مثل قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩

وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿١٠﴾ ، وقد تجيء الفواصل على ثلاثة أحرف ، مثل قوله تعالى : ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾ وَإِذَا ذُكِّرُواْ لَا يَذْكُرُونَ ﴿١٣﴾ وَإِذَا رَأَوْاْ ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ ﴿١٤﴾﴾ [الصافات : ١٢-١٤] وقد تجيء على أربعة أحرف ، وهذا آخر ما انتهى إليه مجيء الفاصلة في القرآن الكريم ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴿٢٠١﴾ وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴿٢٠٢﴾﴾ [الأعراف : ٢٠١-٢٠٢].

كما لاحظ الباحثون أن أكثر الفواصل في القرآن تجيء على النون والميم وحروف المد واللين ، قالوا : وحكمته وجود التمكن من التطريب بذلك .

قال سيبويه رحمه الله : أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والواو والياء لأنهم أرادوا مد الصوت [1] .

وتختلف الفواصل عن قوافي الشعر اختلافاً كثيراً ، ولذلك فكثير مما يعد عيباً في القوافي لا يعد عيباً في الفواصل ، فمثلاً يكره في القوافي أن تتكرر الكلمة الواحدة في القافية قبل سبعة أبيات ، ولكننا نجد في الفواصل مثل قوله تعالى : ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴿٧﴾ أَلَّا تَطْغَوْاْ فِى ٱلْمِيزَانِ ﴿٨﴾ وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُواْ ٱلْمِيزَانَ ﴿٩﴾﴾ [الرحمن : ٧-٩] ، وكذلك نجد الفواصل تكون بحروف مقاربة بخلاف القوافي ، ومن أمثلة ذلك من القرآن الكريم : ﴿ صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴿١﴾ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴿٢﴾ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾ وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ (سورة ص ، الآيات : ١ ــ ٤) . وقوله سبحانه : ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾﴾ [مريم : ٨١-٨٢]. وهكذا .

قال صاحب البرهان : (ومبني الفواصل على الوقف ، ولهذا شاع مقابلة المرفوع بالمجرور وبالعكس ، وكذا المفتوح بالمنصوب غير المنون ، ومنه قوله تعالى :

---

١ - الكتاب جـ٢ ، ص ٢٩٨ ــ ٢٩٩ والبرهان جـ١ ص ٦٨ .

﴿إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ مع تقدم قوله ﴿عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ و ﴿شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾[1] .

****

على أنا حين نطيل النظر في فواصل القرآن الكريم ، ونقف على الحروف الهجائية التي تكثر والتي تقل في ختم الفواصل بها نصل إلى حقائق تحتاج إلى تأمل واع ، وعلم بخصائص الحروف الهجائية ، وصفاتها المختلفة ، ولقد يعيننا على ذلك علم التجويد ، وعلم الأصوات ، ولا شك أن نتيجة البحث ستتفق مع ما تدركه أذواقنا من روعة وفخامة في هذه الفواصل بصفة عامة ، فإذا تسنَّى لنا أن نقف عند كل فاصلة ، وأن ندرك مكانة الحروف الذي ختمت به في سياق الآية ومعناها ، وقفنا من ذلك على علم غزير ، وكيف لا ، وهو ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت : ٤٢] ؟!

وهذا تسجيل ما أدتنا إليه الدراسة العاجلة في هذا الشأن :

أولاً : لا توجد في القرآن الكريم فاصلة واحدة على حرف الغين ، ولا على حرف الخاء.

ثانياً : توجد فاصلة واحدة على حرف الحاء ، وهي في قوله تعالى : ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ .

وفاصلتان على حرف الذال ، وهما في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود : ٦٩] وفي قوله سبحانه : ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود : ١٠٨] .

وفاصلتان على حرف (الثاء) بالمثلثة . الأولى في قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ من سورة الضحى ، والثانية في قوله سبحانه : ﴿يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ﴾ من سورة (القارعة) .

١- سورة الصافات الآيات ٩ - ١١ .

وفاصلتان على حرف (الشين) الأولى في قوله عز وجل : ﴿وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة : ٥] . والثانية في قوله علت كلمته ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ .

وفاصلتان على حرف (الفاء) الأولى في قوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ﴾ من سورة (الذاريا ت) . والثانية في قوله سبحانه : ﴿إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ﴾ .

و(السين) جاءت في أربع فواصل من سورة التكوير : ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ﴿١٥﴾ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ﴿١٦﴾ وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ﴿١٧﴾ وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴿١٨﴾﴾ ، وجاءت في فواصل سورة (الناس) وهي ست .

و(الكاف) جاءت في فاصلتين من سورة (الذاريات) : ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ﴿٧﴾ إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴿٨﴾ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴿٩﴾﴾ . وفي فاصلتين من سورة الانشقاق : ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾﴾ .

وكذلك جاءت الصاد والطاء والظاء في فواصل معدودة .

ثالثاً : الميم والنون أكثر الحروف دوراناً في فواصل القرآن الكريم .

فقد جاءتا في فواصل كل السور التي قبل سورة (الإسراء) وهي تقرب من نصف القرآن ، وجاءتا في سور كثيرة بعد الإسراء والكهف .

وجاءتا منفردتين في السور : (الأنبياء – المؤمنون – النحل – يس – الجاثية – الدخان – الأحقاف – الحجرات – الجمعة – القلم – المطففون – التين) .

وانفردت النون في سورتي : (الماعون – الكافرون) .

رابعاً : من الحروف التي كثر دورانها في القرآن الكريم حرف (الراء) ، فهو في سور كثيرة ، وقد انفرد في فواصل السور (القمر – القدر – العصر – الكوثر) .

وكذلك حرف (اللام) كثر دورانه في الفواصل ختاماً لها .

****

وكثرة الحروف المختلفة وقلتها في فواصل السور لا ترتبط بطولها ولا بقصرها ، ولا بكونها مكية أو مدنية .

فمن الطَّول ما قلت حروف فواصله ، مثل الأعراف ، فإن فواصلها على أربعة حروف (م – ن – د – ل) وعدد آياتها ٢٠٦ .

ومن الطول ما كثرت الحروف في فواصله مثل (آل عمران) ، فقد جاءت فواصلها على ثمانية حروف ، وهي : (ل – ق – د – أ – ن – ب – م – ر) .

ومن السور القصار ما كثرت حروف فواصله مثل سورة (الفجر) فإن حروف فواصلها سبعة ، وهي : (هـ – أ – ر – و – ت – ن – د) .

وأكثر السور القصار جاءت فواصلها على حروف قليلة ، وربما جاءت السورة على حرف واحد ، مثل (التين) و (القدر) و (الإخلاص) .

****

ولعل مما يعيننا على دراسة الفواصل من الناحية الصوتية أن نعرف أن أكثر الحروف دوراناً في القرآن الكريم هي :

١ – الألفات ، وعددها أربعون ألفاً وثمانية آلاف وثمانمائة .

٢ – اللامات ، وعددها ثلاثون ألفاً وثلاثة آلاف وخمسمائة واثنتان وعشرون لاماً.

٣ – النونات وعددها عشرون ألفاً وستة آلاف وخمسمائة وخمس وعشرون نوناً .

٤ – الميمات وعددها عشرون ألفاً وستة آلاف ومائة وخمس وثلاثون ميماً .

٥ – الياءات وعددها عشرون ألفاً وخمسة آلاف وتسعمائة وتسع ياءات .

٦ – الهاءات وعددها تسعة عشر ألفاً وسبعون هاء .

وأما أقل الحروف دوراناً في آيات القرآن الكريم ، فهي :

١ – الظاءات وعددها ثمانمائة واثنتان وأربعون ظاء .

٢ – الصادات وعددها ألف وإحدى وثمانون صاداً .

٣ – الثاءات وعددها ألف ومائتان وست وسبعون ثاء [١] .

---

١ – انظر كتاب (بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز) للفيروز أبادي ، جـ١ .

وقد شغل العلماء من قديم بقضايا ثلاث تتعلق بالفواصل :

الأولى : هل يراعي القرآن الكريم المناسبة اللفظية فيغير وضع الجملة الطبيعي من أجل الفاصلة ؟

الثانية : هل يسمى ما ورد في القرآن من الفواصل المماثلة سجعاً ؟

الثالثة : كل آية في القرآن ختمت بما يناسب أولها ، وإن غمض ذلك في بعض الآيات . وسنلم بهذه القضايا الثلاث لنوفي هذا البحث حقه من الدراسة .

****

القضية الأولى :

لعل أقدم ما وصلنا من بحث مفصل في هذا الموضوع هو ما بسطه الفراء في كتابه (معاني القرآن) ، وقد ألف هذا الكتاب في شهور سنتي ٢٠٢ و ٢٠٣ هـ أي قبل وفاته بأربع سنوات .

ذهب الفراء إلى أن القرآن الكريم قد يعني بالمناسبة اللفظية إلى حد أن يغير من طبيعة الجملة من أجل هذه المناسبة .

فالقرآن – مثلاً – يثني في موضع الإفراد في قوله تعالى : ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ قال : وإنما هي جنة واحدة .

والقرآن يحذف المفعول للمناسبة بين رءوس الآي ، كما في قوله تعالى : ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ .

والقرآن يورد الكلمة الواحدة بنطقين مختلفين من أجل المناسبة كما في كلمة (نكر) فقد جاءت في قوله تعالى : ﴿فَحَاسَبۡنَٰهَا حِسَابٗا شَدِيدٗا وَعَذَّبۡنَٰهَا عَذَابٗا نُّكۡرٗا﴾ [الطلاق : ٨] مخففة ، أي بسكون الكاف ، وجاءت في قوله تعالى : ﴿فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ﴾ [القمر : ٦] مثقلة أي محركة الكاف بالضمة . والتخفيف والتثقيل لغتان ، ولكن أثر القرآن التخفيف في الآية الأولى لأن الفواصل التي معها كلها مخففة ، وذلك في قوله تعالى : ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦ وَمَن

قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ۚ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴿٧﴾ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ فَحَاسَبْنَٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَٰهَا عَذَابًا نُّكْرًا ﴿٨﴾ فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا وَكَانَ عَٰقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا ﴿٩﴾ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾﴾ [الطلاق : ٧-١٠] ، فالفواصل كلها : يسرا – نكر – خسرا – ذكرا – مخففة وهذا سر الخفيف في كلمة نكرا .

وآثر القرآن التثقيل في الآية الثانية لأن الفواصل كلها مثقلة ، وذلك في قوله تعالى: ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ ۖ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ ﴿٥﴾ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ۘ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ ﴿٦﴾ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴿٧﴾﴾ [القمر : ٥-٧] ، وهكذا جاءت كل الفواصل التي سبقت هذه الفاصلة ، والتي جاءت بعدها مثقلة (القمر – مستمر – مستقر – مزدجر – عسر – ازدجر – منهمر) إلى آخر السورة .

ويرجح الفراء قراءة على قراءة خضوعاً للمناسبة ، فقد روى قراءتين في كلمة (ناخرة) من قوله تعالى : ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً ﴿١١﴾ قَالُوا۟ تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ ﴿١٢﴾ فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ﴿١٤﴾﴾ [النازعات : ١١-١٤] روى عن رواته عن ابن عباس أنه قرأ (ناخرة)، وأن أهل المدينة والحسن قرءوا (نخرة) ثم قال – أعني الفراء – : (وناخرة أجود الوجهين في القراءات لأن الآيات بالألف ، ألا ترى أن (ناخرة) مع (الحافرة) و(الساهرة) أشبه بمجيء التنزيل والناخرة والنخرة سواء في المعنى) .

بل ينفي عن الكلمة الاستقامة في القراءة إذا لم توافق بقية الفواصل ، فهو ينظر في قوله تعالى : ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٠﴾ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ ٱلْقُرْءَانُ لَا يَسْجُدُونَ ۩ ﴿٢١﴾ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُكَذِّبُونَ ﴿٢٢﴾ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الانشقاق : ٢٠-٢٣] ثم يقول : (وقوله : بما يوعون ... ما يجمعون في صدورهم من التكذيب والإثم والوعي ، ولو قيل – والله أعلم – : بما يعون – لكان صواباً ، ولكنه لا يستقيم في القراءة) وقد ذكر الفراء شواهد أخري من الآيات موجداً أن القرآن يراعي المناسبة اللفظية ثم جاء فيما بعد الشيخ شمس الدين بن الصائغ فألف كتابه « إحكام الراي في أحكام

الآي » وقال فيه إنه تتبع الأحكام التي وقعت في آخر الآي للمناسبة اللفظية فوقف منها على نيف وأربعين حكماً ، وقد ذكرها الإمام السيوطي في كتابه (الإتقان في علوم القرآن) ونذكر منها على سبيل المثال تقديم الضمير على ما يفسره في نحو قوله تعالى : ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه : ٦٧] ، وإجراء غير العاقل مجرى العاقل في قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف : ٤] وقوله سبحانه : ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس : ٤٠] والفواصل بعدها (المشحون – يركبون – ينقذون – حين – ترحمون).

وممن وافقوا الفراء في رأيه الإمام العالم المفسر (ابن عطية الأندلسي ، فقد قال في قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [طه : ١٣٩] إن قوله ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ معطوف على ﴿كَلِمَةٌ﴾ ولهذا رفع ، والمعنى : ولولا كلمة سبقت من ربك) في التأخير ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ لكان العذاب لزاماً . لكنه قدم وأخر لتشتبك رءوس الآي .

ومنهم (ابن سيده) العالم اللغوي الأندلسي صاحب (المحكم) و (المخصص) فقد قال في قوله تعالى : ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ : أي أعضاداً ، وإنما أفرد ليعدل رءوس الآي بالإفراد والعضد : المعين .

والآية ٥١ من سورة الكهف ، والفواصل قبلها : (أحداً – بدلا) . ومنهم (إمام الحرمين) فقد ذكر في كتابه (البرهان) أن من ذلك صرف ما كان جمعاً في القرآن ليناسب رءوس الآي ، كقوله تعالى : ﴿سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا﴾ [الإنسان : ٤] .

وممن ناصروا الفراء الإمام بدر الدين الزركشي ، فقد قال في كتابه (البرهان) : (واعلم أن إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل حيث تطرد متأكد جداً ، ومؤثر في اعتدال نسق الكلام ، وحسن موقعه من النفس تأثيراً عظيماً ، ولذلك خرج عن نظم الكلام لأجلها في مواضع) ثم ذكر اثني عشر موضعاً ، ونسب بعضها إلى علماء سابقين ، . وقد جاء في الموضع الثاني عشر قوله : (العدول عن صيغة المضى إلى الاستقبال في قوله تعالى ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة : ٨٧] حيث لم

يقل: وفريقاً قتلتم كما سوى بينهما في سورة الأحزاب ، فقال : ﴿فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾ [الأحزاب : ٢٦] ، وذلك لأجل أنها هنا رأس آية . ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُواْ لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِۦ تَبِيعًا﴾ [الإسراء : ٦٩] فقد قيل : إن الجمع بين المجرور خلاف الأولى ولكن القرآن أخر تبيعاً لتكون نهاية هذه الفاء مناسبة لنهايات ما قبلها .

قلت : والفواصل قبلها : (تعملون – ينصرون) وبعدها (يؤمنون)[1] . ومنهم العلامة أبو السعود العمادي صاحب التفسير المعروف (بإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) فقد قال عند تفسيره لقول الله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَهُم مِّنَ ٱلسَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾ الآية ٤٩ من سورة الأنبياء ، قال : وتقديم الجار – أي من الساعة – لمراعاة الفواصل) . يريد أن نظم الكلام كان : وهم مشفقون من الساعة ، ولكن لما كانت الفواصل قبل هذه الآية وبعدها على (النون) مع الواو أو الياء ، قدم الجار والمجرور مراعاة للفواصل .

ولم تمض نظرية الفراء ومن ناصره دون معارضة ، ومعارضة عنيفة من القدامى والمحدثين .

ولعل (ابن قتيبة) أول عالم أنكر على الفراء مذهبه ، وشدد عليه النكير ، فقد اعتبر صنيع الفراء (تعسفاً) استعاذ بالله منه ، وذلك حيث يقول : (ونحن نعوذ بالله أن نتعسف هذا التعسف أو أن نجيز على الله الزيادة والنقصان في الكلام لرأس الآية) وحيث يقول : (إنما يجوز في رءوس الآي زيادة هاء السكت أو الألف أو حذف همزة أو حرف ، فأما أن يكون الله وعد جنتين فنجعلهما جنة واحدة من أجل رءوس الآي فمعاذ الله ، وكيف هذا وهو يصفها بصفات الاثنين ، قال : (ذواتا أفنان) ثم قال : (فيهما) ، (ولو أن قائلاً قال في خزنة النار : إنهم عشرون . وإنما جعلهم تسعة عشر لرأس الآية ، ما كان هذا القول إلا كقول الفراء) [2] .

١- أوفي ما كتب عن الفواصل ــ فيما قرأت ــ هو ما جاء في كتاب (البرهان) هذا . وقد نقل السيوطي في (الاتقان) هذا البحث ، وقد اعتمدت كثيراً في هذا البحث على ما كتبه صاحب البرهان. .

٢- البرهان في علوم القرآن جـ١ ، ص ٦٥ .

قلت : وبصرف النظر عن تأييدنا أو معارضتنا لرأي الفراء نرى أن ردود ابن قتيبة وأدلته غير متجهة .

أولاً : لا يلزم الفراء تنظيره بعدة الملائكة لأن الفراء يقول إن مجيء الاثنين مكان الواحد إنما هو مذهب العرب في تثنية البقعة الواحدة وجمعها كقول الشاعر :

ديـار لها بالرقمتين كأنهـــا مراجيع وشم في نواشر معصم .

وكقول الآخر :

فقولا لأهل المكتين تحاشدوا وسيروا إلى آطام يثرب والنخل

قال الفراء بعد أن أورد موضعي الشاهد من هذين البيتين : (وأشير بذلك إلى نواحيها أو للإشعار بأن لها وجهين ، وأنك إذا وصلتها ونظرت إليها يميناً وشمالاً رأيت في كلتا الناحيتين ما يملأ عينك قرة وصدرك مسرة) .

إن التثنية في قول الله تعالى ﴿ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ﴾ و (فيهما) لا تعكر على مذهب الفراء إذ له أن يقول إنها جاءت بحسب اللفظ .

قال صاحب (البرهان) : وكأن الملجئ للفراء إلى ذلك قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ ٤٠ فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ٤١﴾ [الليل : ٤٠-٤١] وعكس ذلك قوله تعالى ﴿فَلَا يُخۡرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلۡجَنَّةِ فَتَشۡقَىٰٓ﴾ .

ولكنه عاد يحذو حذو ابن قتيبة ، ويرد قول الفراء ، فقال : على أن هذا (يريد ما جاء في الآيتين السابقتين) قابل للتأويل ، فإن الألف واللام للعموم خصوصاً أنه يرد على الفراء قوله : (ذواتا أفنان) .

وقبل أن نترك الحديث مع ابن قتيبة أحب أن أقول إنه لم يرفض مراعاة المناسبة اللفظية رفضاً باتاً بل أجازها ، ولكنه قصرها على زيادة هاء السكت أو حذف حرف مثلاً ، ولعله يشير بذلك إلى مثل ما جاء في قوله تعالى : ﴿وَٱلۡفَجۡرِ ١ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ ٢ وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ ٣ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ٤﴾ فإن قراءة حفص على حذف الياء من (يسرى) وظاهر أن سبب ذلك هو مراعاة الفواصل .

وجاء بعد ابن قتيبة أبو بكر الباقلاني العالم الأشعري صاحب كتاب « إعجاز القرآن » وعرض فيه ما عرض له من أبحاث لقضية تغيير النظم من أجل مراعاة الفواصل ، فوافق ابن قتيبة في رأيه ، ورفض نظرية الفراء رفضاً حاسماً ، وإن أجاز ذلك في مواضع تجيء غير مقصودة ، قال عن الفراء وأمثاله : (وأقوى ما يستدلون به : اتفاق الكل على أن موسى أفضل من هارون عليهما السلام ، ولمكان السجع قيل في موضع (هارون وموسى) ، ولما كانت الفواصل في موضع آخر بالواو والنون ، قيل : (موسى وهارون) ويجيب الباقلاني عن (أقوى ما يستدلون به) فيقول : (وأما ما ذكروه من تقديم موسى على هارون عليهما السلام في موضع وتأخيره عنه في موضع لمكان السجع وتساوي مقاطع الكلام فليس بصحيح لأن الفائدة عندنا غير ما ذكروه ، وهي أن إعادة ذكر القصة الواحدة بألفاظ مختلفة تؤدي معنى واحدا من الأمر الصعب الذي تظهر به الفصاحة ، وتتبين البلاغة) .

والحق أن رد الباقلاني غير مقنع ، فالأمر واضح ظاهر في مراعاة الفواصل فحين تكون على الألف يتأخر ذكر موسى ، وحين تكون على الواو والنون يتأخر ذكر هارون ، وإدعاؤه أن ذلك من تنويع التعبير لا ينهض مدافعاً لما هو الظاهر ، ويمكن أن يكون جواباً في كل موضع لكنه جواب غير مقنع .

ويدعى الباقلاني أنه يستطيع أن يأتي على فصل فصل من أول القرآن إلى آخره ، ويبين الموضع الذي يدعي فيه مراعاة المناسبة من الفوائد ما لا يخفى ، قال : (ولكنه خارج عن غرض كتابنا) .

ويأليت الباقلاني فعل ، إذا لجاءنا بأسرار جمة لمجيء الفواصل التي ذكر الفراء ومن شايعه أن مجيئها للمناسبة اللفظية .

وقد نقل صاحب البرهان عن الزمخشري أنه كذلك يرفض نظرية الفراء ، قال : (ذكر الزمخشري في كشافه القديم أنه لا تحسن المحافظة على الفواصل لمجردها إلا مع بقاء المعاني على سدادها على النهج الذي يقتضيه حسن النظم والتئامه ، كما لا يحسن تخير الألفاظ المونقة في السمع ، السلسة على اللسان ، إلا مع مجيئها منقادة

للمعاني الصحيحة المنتظمة فأما أن تهمل المعاني ، ويهتم بتحسين اللفظ وحده ، غير منظور فيه إلى مؤداه على بال ، فليس من البلاغة في فتيل أو نقير[1] .

ومن المتأخرين الذين شددوا النكير على إدعاء مجرد مراعاة المناسبة اللفظية الشيخ محمد عبده ، فقد وقف عند قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة : ١٤٣] مبيناً سر تقديم الرأفة على الرحمة ناعياً على من يقول : إن ذلك للفاصلة قال صاحب المنار السيد رشيد رضا في تفسيره : قال الجلال : والرأفة شدة الرحمة ، وقدم الأبلغ للفاصلة وأنكر الأستاذ الإمام هذا القول أشد الإنكار ، وينكر مثله في كل موضع ، فيقول : إن كل كلمة في القرآن موضوعة موضعها اللائق بها ، فليس فيه كلمة تقدمت ولا كلمة تأخرت لأجل الفاصلة لأن القول برعاية الفواصل إثبات للضرورة.

وما قال بعض المفسرين مثل هذا القول إلا لتأثرهم بقوانين فنون البلاغة وغلبتها عليهم ، مع الغفلة في هذه النقطة من مكانة القرآن في ذاته ، وعدم الالتفات إلى ما لكل كلمة في مكانها من التأثير الخاص عن الذوق العربي .

ونظن أن الأستاذ الإمام لم يهيأ له الاطلاع على كتاب (معاني القرآن) للفراء ، فإنه يرجع القول برعاية الفواصل إلى غلبة الفنون البلاغية على بعض المفسرين ، وقد أكد الفراء رأيه في هذه القضية قبل أن تنشأ فنون البلاغة .

****

هذه صورة لما وقفت عليه من آراء القائلين برعاية الفواصل ، والمنكرين لها وأحب أن أقول :

أولاً: إن القائلين بمراعاة الفواصل لم يمنعوا أن يلتمس في بعض المواضع سر آخر للصنيع الذي جاء في الآية . وقد نقل السيوطي عن ابن الصائغ صاحب كتاب « إحكام الراي » قوله : لا يمتنع في توجيه الخروج على الأصل في الآيات المذكورة – يريد الآيات التي لاحظ فيها مراعاة

---

١ – جـ١ ، ص ٧٢ .

الفواصل – أمور أخرى مع وجه المناسبة ، فإن القرآن العظيم – كما جاء في الأثر – لا تنقضي عجائبه .

ثانياً : القرآن الكريم أنزل بلغة العرب ، وجرى على منهجهم في بلاغتهم ، ومراعاة التناسب في اللفظ مما يزداد به المعني جمالاً فليس يضير القرآن أن يكون راعي في بعض آياته مجرد التناسق اللفظي ، ومما لا شك فيه أن مراعاة التناسب اللفظي ميزة من ميزات اللغة العربية ، ونحن نؤمن أن القرآن لم يترك ميزة تمتاز بها هذه اللغة إلا أخذ منها بنصيب موفور .

ثالثاً : أننا نجد القرآن الكريم يلتزم في بعض السور وزناً خاصاً للفواصل ، وربما طالت السورة كما هو الشأن في سورة الأعراف – مثلاً – ولا يمكن أن يكون ذلك أمراً غير مقصود إليه .

رابعاً : فارق كبير بين أن نقول إن هذا الوزن جاء للفاصلة ، وبين أن نقول إن الكلمة موضوعة في غير موضعها ، فهذا قول لا يمكن أن يقال ، فالكلمة قارَّة في موضعها ، ولها معناها الجميل اللائق بالجملة ، ولكن الأمر في إيثارها دون غيرها مما يؤدي مؤداها فهذا قد يكون لمجرد التناسب .

خامساً : ثبت أن النبي ﷺ – وهو أفصح العرب كان يراعي المناسبة اللفظية فيغير صيغة الكلمة ، من ذلك قوله وهو يعوذ الحسن : (أعيذه من الهامة والسامة وكل عين لامة) وإنما أراد (ملمة) لأنها من (ألم) ، وقوله عليه الصلاة والسلام في شأن النساء اللاتي تبعن جنازة : (ليرجعن مأزورات غير مأجورات) وإنما أراد (موزورات) لأنها من الوزر ، فقال (مأزورات) لمناسبة مأجورات ، قصداً للتوازن وصحة السجع .

سادساً : العرب أنفسهم يغيرون صيغة الكلمة مراعاة للتناسب ، من ذلك قولهم : ويل للخلي من الشجي بتشديد الياء فيهما ، وهي مشددة في (الخلي) غير مشددة في (الشجي) وإنما شددوها مراعاة للتناسب .

ومن ذلك قولهم : (هنأني الطعام ومرأني) فقد حذفوا الهمزة من (أمرأني) وهي الصيغة الصحيحة لهذا الفعل ليناسب (هنأني) ، وكانوا إذا نطقوا بالكلمة مفردة قالوا (امرأني الطعام) . روي ذلك عن الفراء .

أقول – كما قال الفراء – إذا كان العرب يتصرفون في الصيغة لمراعاة التناسب ، وإذا كان الرسول الكريم – وهو أفصحهم – يفعل ذلك ، وإذا كان القرآن جاء على أبلغ الأساليب العربية ، فليس هناك ما يمنع أن يراعى القرآن هذه المناسبة ، وفي بعض الأحايين تكون هي وحدها الداعية إلى أن يجيء النظم على صورة خاصة .

القضية الثانية :

اتفق العلماء على أن الفواصل لا يجوز أن تسمى قوافي ، وقالوا في تعليل ذلك لأن الله تعالى لما سلب عن القرآن اسم الشعر وجب سلب القافية عنه أيضاً لأنها منه ، وخاصة به في الاصطلاح .

كما اتفقوا على امتناع استعمال الفاصلة في الشعر لأنها صفة لكتاب الله تعالى فلا تتعداه . ثم اختلفوا وطال بينهم الخلاف حول جواز استعمال السجع في القرآن .

وقبل أن نفيض الحديث في هذا الخلاف نشير إلى موقف العلماء من السجع في ذاته فنقول : قضية السجع قضية قديمة ، وقد كان الجاحظ من أوائل المتكلمين فيها ، فقد دافع عنه ، وأكد أنه فضيلة من فضائل الكلام البليغ .

جاء في (البيان والتبيين) : قيل لعبد الصمد بن الفضل بن عيسي الرقاشي : لم تؤثر السجع على المنثور وتلزم نفسك القوافي ، وإقامة الوزن ؟ قال : إن كلامي لو كنت لا آمل فيه إلا سماع الشاهد لقل خلافي عليك ، ولكني أريد الغائب والحاضر ، والراهن والغابر ، فالحفظ إليه أسرع ، والآذان لسماعه أنشط ، وهو أحق بالتقييد ، وبقلة التفلُّت ، وما تكلمت به العرب من جيد المنثور ، أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون ، فلم يحفظ من المنثور عشره ولا ضاع من الموزون عشره .

قالوا : فقد قيل للذي قال : يا رسول الله ، أرأيت من لا شرب ولا أكل ، ولاصاح ولا استهل أليس مثل ذلك يطل ؟ فقال رسول الله ﷺ : «اسجع كسجع الجاهلية » ؟

قال عبد الصمد : لو أن هذا المتكلم لم يرد إلا الإقامة لهذا الوزن لما كان عليه بأس ، ولكنه عسى أن يكون أراد إبطال حق ، فتشادق في الكلام .

وفي هذا الكلام سببان من أسباب الرغبة في السجع :

أولهما : الرغبة في بقاء الكلام ، لأن الحفظ إلى الكلام المسجوع أسرع والتقييد له أكثر ، وذلك أن الكلام المرسل لا يعلق بالنفس علوق الكلام الموزون ، بدليل أن ما ضاع من شعر العرب أقل كثيراً مما ضاع من نثرهم ، مع أن نثر العرب كان أكثر من شعرهم .

ثانيهما : أمر نفسي ، وذلك أن النفس بطبيعتها تميل إلى النغم ، وتنشط له ، والنغم يوجد في السجع ، ولا يوجد في الكلام المرسل الذي أطلق عليه هذا السائل للرقاشي اسم (المنثور) فكأن المنثور عنده مقابل للمقيد بوزن أو بسجع .

وفي كلام عبد الصمد إجابة واضحة ، ورد للحجة التي يتذرع بها الكارهون للسجع وتلك هي إنكار النبي ﷺ على الرجل الذي سجع عنده ، وقد أجاب الرقاشي بأن النبي ﷺ لم ينكر عليه السجع ، وإنما أنكر عيه أنه أراد أن يتوصل به إلى إبطال حق.

ثم وضح الجاحظ هذه الإجابة ، فقال : وكان الذي كره الأسجاع بعينها ، وإن كانت دون الشعر في التكلف والصنعة أن كهان العرب الذين كانوا أكثر الجاهلية يتحاكمون إليهم ، وكانوا يدعون الكهانة ، وأن مع كل واحد منهم رئياً من الجن . كانوا يتكهنون ويحكمون بالأسجاع .

والجاحظ يشير إلى الرواية الأخرى لحديث رسول الله ﷺ التي أنكر بها على من سجع عنده ، وهي : أسجعا كسجع الكهان ؟

ثم قال الجاحظ : قالوا : فوقع النهي في ذلك الدهر لقرب عهدهم بالجاهلية ، لبقيتها فيهم ، وفي صدور كثير منهم فلما زالت العلة زال التحريم .

والجاحظ يجعل نظيراً لذلك النهي ما ورد من النهي عن رواية مرثية أمية بن أبي الصلت لقتلى أهل بدر ، ورواية هجاء الأعشى لعلقمة بن علاثه ، قال : فلما زالت العلة زال النهي .

ومن كلام الجاحظ نفهم أن السجع كان في وقت ما محرَّما ، وأن ناساً كرهوا السجع لذلك ولكنه يعود فيحتج لجواز السجع ، واستحسانه ، فيذكر أن النبي ﷺ سمع الشعر واستحسنه ، وأمر به شعراءه ، وأن عامة الصحابة قالوا شعرا واستمعوا واستنشدوا والسجع دون الشعر ، فكيف يحل الشعر ، ويحرم السجع ؟ وأن النبي ﷺ كان يسجع ، وكذلك الخطباء كانوا يسجعون عند الخلفاء الراشدين فلا ينهونهم وكان بعض الوعاظ الكبار سجاعاً ، وقد كان يحضر مجلسه بعض كبار العلماء والزهاد فلا ينكرون عليه .

والجاحظ الذي دافع عن السجع هذا الدفاع ، ووصف به كلام النبي ﷺ وكلام الصحابة نزه القرآن الكريم عنه ، وأبي أن يسمى ما فيه من الفواصل أسجاعاً ، وعبارته في ذلك : (خالف القرآن جميع الكلام الموزون والمنثور ، وهو منثور غير ملقي على مخارج الأشعار والأسجاع) .

ولعل الجاحظ هو أول من أبي إطلاق السجع على الفواصل ، ثم رأينا الخلاف يحتدم في هذه القضية فجمهور علماء المسلمين يمنعون هذه التسمية كما منعها الجاحظ ، وجماعة من العلماء والأدباء يجيزونها .

قال الرماني : (ذهب الأشعرية إلى امتناع أن يقال في القرآن سجع ، وفرقوا بأن السجع هو الذي يقصد في نفسه ، ثم يحال المعنى عليه ، والفواصل التي تتبع المعنى ، ولا تكون مقصودة في نفسها) قال : (ولذلك كانت الفواصل بلاغة ، والسجع عيا).

وقد نقل القاضي أبو بكر الباقلاني هذا المذهب عن أبي الحسن الأشعري ، ودافع عنه دفاعاً مخلصاً ، فقد عقد له فصلاً في كتابه (إعجاز القرآن) ، ترجمته : (باب نفي السجع عن القرآن) وقد ربط بين نفي السجع ، وبين رأيه في تفرد القرآن بأسلوب خاص ، وذلك حيث يقول (ولو كان القرآن سجعاً لكان غير خارج عن أساليب كلامهم ، ولو كان داخلاً فيها لم يقع الإعجاز) .

وهذا كلام غريب حقاً ، كأنه لا وجه لإعجاز القرآن إلا كونه خارجاً عن أساليب العرب . وكأن تسمية رءوس الآي (فواصل) يجعله خارجاً عن كلام

العرب ، وتسميتها (سجعاً) يجعله داخلاً فيها ، ولم لم يجعله داخلاً في أساليب العرب تلك الألفاظ المشتركة ، وهذه الصور التركيبية التي لا تختلف عن كلام العرب في شيء ، إلا في كونها في أعلى درج البلاغة ؟

ثم يعود الباقلاني إلى هذا القول الغريب ، فيقول : (ولا بد لمن جوز السجع فيه – في القرآن – وسلك ما سلكوه من أن يسلم ما ذهب إليه النظام وعباد بن سليمان ، وهشام القوطي ويذهب مذهبهم في أنه ليس في نظم القرآن وتأليفه إعجاز ، وإنه يمكن معارضته ، وإنما صرفوا عنه ضرباً من الصرف) .

ويمكن تلخيص الحجج التي اعتمد عليها المانعون فيما يلي ، كما جاء في الاتقان للسيوطي : أصل السجع في سجع الطير فشرف القرآن أن يستعار لشيء منه لفظ أصله مهمل ، وشرف عن مشاركة غيره من الكلام الحادث في وصفه بذلك ، ولأن القرآن من صفاته ــ تعالى – فلا يجوز وصفه بصفة لم يرد الإذن بها ، ولأن السجع عيب يتبع فيه المعنى اللفظ ، ولأن وصف القرآن بالسجع جعله غير خارج عن أساليب كلام العرب ، ولو جاز أن يقال سجع معجز لجاز أن يقولوا شعر معجز ، والسجع مما كان تألفه الكهان من العرب ، ونفيه من القرآن أجدر أن يكون حجة من نفي الشعر ، لأن الكهانة تنافي النبوات بخلاف الشعر ، ولأن النبي ﷺ ، ذم السجع بقوله للرجل الذي سجع عنده : أسجع كسجع الكهان ، وللسجع منهج محفوظ من أخل به وقع الخلل في كلامه ، وفواصل القرآن متفاوتة ، بعضها متداني المقاطع ، وبعضها يمتد حتى يتضاعف طوله عليه ، وترد الفاصلة في ذلك الوزن الأول بعد كلام كثير ، وذلك السجع غير مرضي ولا محمود .

هذه خلاصة الأدلة التي ذكروها في امتناع إطلاق لفظ السجع على الفواصل ، وأكثر هذه الأدلة – كما هو ظاهر – قابل للجدل والمناقشة ، وقد فعل كثير من المؤلفين ذلك .

فقد عقد أبو هلال العسكري في كتابه (الصناعتين) فصلاً ، ترجمته : (في ذكر السجع والازدواج) وقد جاء فيه : (وكذلك جميع ما في القرآن مما يجري على التسجيع والازدواج مخالف في تمكين المعنى وصفاء اللفظ ، وتضمن الطلاوة والماء لما يجرى مجراه من كلام الخلق) .

ثم أجاب عن بعض ما يحتج به المانعون ، فقال عن إنكار النبي ﷺ على من سجع عنده : (ولو كرهه عليه الصلاة والسلام لكونه سجعاً لقال : أسجعا ، ثم

سكت) . ثم قال بعد ذلك : (وكيف يذمه ويكرهه ، وإذا سلم من التكلف ، وعرى من التعسف لم يكن في جميع صنوف الكلام أحسن منه) .

والعسكرى على مذهب الباقلاني في أن القرآن (في نظمه خارج عن كلام الخلق) ولكنه يثبت السجع فيه ، ويمثل له بآيات كثيرة ، وكذلك يثبت الازدواج بل يقول : (ولو استغنى كلام عن الازدواج لكان القرآن) .

فوجود السجع والأزدواج في القرآن عند العسكرى لا يخرجه عن أن يكون مغايراً لكلام الخلق .

ويفصل ابن سنان الخفاجي القول في رد شبه الأشاعرة ، فيتحدث عن السجع والأزدواج ويلحقهما بالمناسبة بين الألفاظ في الصيغ ، ويذكر الآراء في استحسانها وكراهيتها ، وحجة كل فريق من المستحسنين والكارهين ، ثم يقول: (والمذهب الصحيح أن السجع محمود إذا وقع سهلاً متيسراً بلا كلفة ولا مشقة ، وبحيث يظهر أنه لم يقصد في نفسه ، ولا أحضره إلا صدق معناه ، دون موافقة لفظه) .

ثم يفرق بين الفواصل والأسجاع ، فيقول : (إن الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفصول ، والفواصل على ضربين : ضرب يكون سجعاً ، وهو ما تماثلت حروفه في المقاطع ، وضرب لا يكون سجعاً ، وهو ما تقابلت حروفه في المقاطع ولم تتماثل) . وكل من هذين الضربين يكون محموداً ومذموماً : (فأما القرآن فلم يرد فيه إلا ما هو من القسم المحمود) .

ثم ذكر آيات من القرآن ، وأشار إلى بعض السور ، وقال إن جميعها على الازدواج : (وهذا جائز أن يسمي سجعاً ، لأن فيه معنى السجع ، ولا مانع في الشرع يمنع ذلك).

وهو يشير بذلك إلى الحجة التي تمسك بها المانعون من أن إطلاق السجع على القرآن لا يجوز شرعاً ، لأن القرآن كلام الله تعالى فهو صفة من صفاته ، ولا يجوز وصف الله بصفة لم يرد بها إذن من الشرع ، فلا يصح أن يقال : الله يسجع ، وابن سنان لم يناقش

الحجة ، وإنما اكتفى بإصدار الحكم ، وهو أنه لا مانع في الشرع يمنع من أن يسمى ما في القرآن سجعاً ، ثم قال : (وأظن أن الذي دعا أصحابنا – يريد الأشاعرة – إلى تسمية كل ما في القرآن فواصل ، ولم يسموا ما تماثلت حروفه سجعاً رغبة في تنزيه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام المروي عن الكهنة وغيرهم ، وهذا غرض في التسمية قريب .. ولا فرق بين مشاركة بعض القرآن لغيره من الكلام في كونه مسجوعاً ، وبين مشاركة جميعه في كونه عرضاً وصوتاً وحروفاً وكلاماً وعربياً ومؤلفاً).

ومرة أخرى لم يجب ابن سنان إجابة مقنعة عن حجة أصحابه ، فإن كون القرآن عرضاً وصوتاً وحروفاً ... كل هذه أوصاف عامة لكن السجع اقترن بقوم بأعيانهم هم الكهان ، فإذا كان المانعون نزهوا القرآن أن يصفوه بالسجع لأنه اقترن بطائفة خاصة فإن لهم وجهاً من الرأى ، وهذا بخلاف كونه كلاماً ومؤلفاً يشارك كلام العرب في ذلك .

وقول ابن سنان (هذا غرض في التسمية قريب) لا يصلح رداً ، فالذي يتضح للمنصف أن ابن سنان حاول أن يؤيد رأيه ، ويرد على المانعين ولكنه حام ولم يقع .

ويجيء ضياء الدين بن الأثير صاحب كتاب (المثل السائر) فلا يجادل ولا يحاج ، وإنما يسوق القضية مساق المسلمات ، فهو يذكر – أولاً – أن السجع نوع من صناعة تأليف الألفاظ ويقول أن بعض أصحابه من الكتاب قد ذمه ، ويعلل ذلك بعجزه عن أن يأتي به ، ثم يقول : (وإلا فلو كان مذموماً لما ورد في القرآن الكريم ، فإنه قد أتي منه بالكثير ، وحتى إنه ليؤتي بالسورة جميعها مسجوعة كسورة الرحمن ، وسورة القمر ، وغيرهما ، وبالجملة فلم تخل منه سورة من السور) فالرجل يتجاوز الخلاف ويأبى أن يشير إليه ، ولاشك أنه إطلع عليه فالرجل كان كثير القراءة للكتب التي ألفت قبله ، وهو –على وجه الخصوص– قد أشار إلى كتاب (سر الفصاحة) لابن سنان ، وأشاد به ، فهو يقول في مقدمة (المثل السائر) عن علم البيان وإن الناس ألفوا فيه كتباً ، وجلبوا ذهباً وخطباً ، يقول : (وما من تأليف إلا وقد تصفحت شينه وسينه ، وعلمت غثه وسمينه فلم أجد ما ينتفع به في ذلك إلا كتاب الموازنة لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي ، وكتاب سر الفصاحة لأبي محمد عبد الله بن سنان الخفاجي) فلا شك أن الرجل اطلع على حجج المانعين ، ورد المجيزين ولكنه أعرض عن كل ذلك .

غير أنه وقف عند إنكار النبي ﷺ على الرجل الذي سجع عنده ، ولم يزد في إجابته عما ذكره الجاحظ .

وكما أعرض عن الخلاف في هذه المسألة أعرض – أيضاً – عن الخلاف في قضية مراعاة المناسبة اللفظية ، وساقها مساق المسلمات ، فذكر أن القرآن قد يزيد كلمة بمعنى الكلمة السابقة عليها لأجل السجع ، وشاهده في ذلك قول الله تعالى ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِسۡمَٰعِيلَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلۡوَعۡدِ وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا﴾ [مريم : ٥٤] فهو يرى أن اللفظين (رسولاً – نبياً) بمعنى واحد ولكن لما كان أكثر سورة مريم مسجوعاً على الياء ذكر القرآن كلمة (نبياً) ليحقق بها السجعة قال : (إيراد لفظين في آخر إحدى الفقرتين بمعنى واحد : لا بأس به لمكان طلب السجع) . ونظر بقول النبي ﷺ (مأزورات) مكان (موزورات) و (لامة) مكان (ملمة) وقد سبق أن ذكرنا هاتين الكلمتين ، ثم قال: (فالسجع قد أجيز معه تغيير وضع اللفظة – أي كما في قول النبي ﷺ – وأجيز معه أن يورد لفظتان بمعنى واحد في آخر إحدى الفقرتين) أي كما في الآية الكريمة .

والذي أراه – بعد هذه الرحلة الطويلة – أنه لا شيء يدعونا إلى أن نسمى ما جاء من الفواصل المتماثلة سجعاً ، ما دامت كلمة (الفواصل) تؤدي المعنى ، حتى يظل القرآن الكريم على قدسيته ، لا يوصف إلا بما يناسبه من الألفاظ والمعاني ، وحتي نسد الباب على كل مدع متحذلق ، فنحول بينه وبين أن يطلق على القرآن ، أو على ألفاظه ما يطلقه على عامة كلام الناس .

وقد رأيت وأنا اكتب هذا البحث من يحلو له أن يقول (موسيقى الفواصل) ومن يقول : (الموسيقى القرآنية) وتعدى بعضهم ذلك كثيراً فأطلق على بعض قصص القرآن (سيمفونية) ، وآخر اجتلب كل الألفاظ التي تستعمل في الموسيقي فأطلقها على القرآن . وهذا باب يأتي بأعاصير وعواصف وأتربة ، وواجبنا أن نقف دونها ، ولا نسمح لأحد أن يصف القرآن إلا بكل معنى يليق به جلالة وقدسية .

وقد كان الأشاعرة على حق حين منعوا أن يطلق على القرآن لفظة (السجع) وإن لم تكن أدلتهم مسلمة ، ولكن الشيء الذي لا ينبغي أن يماري فيه أن فتح الباب أمام كل كلمة يستعملها الناس لتطلق على القرآن يجيئنا بما يمس جلاله وعظمته ،

فكما أن من الواجب علينا أن نحافظ على قراءات القرآن ، وعلى رسمه ، يجب علينا أن نقتصر في أوصافه على ما ورد به الخبر ، أو ما ورد في القرآن نفسه .

****

القضية الثالثة :

وهي أهم القضايا الثلاث من حيث دلالتها على الأسرار البلاغية التي يراعيها القرآن الكريم .

وقد شغلت هذه القضية كل مفسري القرآن ، وكل الباحثين فيه ، وإن لم يشفوا من ذلك غليل من يريد أن يستقصى ويبحث ، وعنى بها علماء البديع وسموها (مراعاة التطير) وبعضهم خصها باسم (تشابه الأطراف) وجعل هذا نوعاً من مراعاة التطير ، وقالوا في تحديد هذا النوع : هو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى ، إما لكون ما ختم به كالعلة لما بدئ به ، أو العكس ، أو كالدليل عليه ، أو نحو ذلك ، ومثلوا له بقوله تعالى : ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام : ١٠٣] ، قالوا : فإن عدم إدراك الأبصار له ، وهو من مدلول الجملة الأولى يناسبه قوله : ﴿ٱللَّطِيف﴾ ، وكونه مدركاً للأبصار ، وهو مدلول الجملة الثانية يناسبه قوله : ﴿ٱلْخَبِير﴾ .

ونحو قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحج : ٦٥] .

لما عدد جلائل نعمه على الناس ، وكانت كلها مسخرة مدبرة ، وكانوا لولا رحمته متعرضين حيالها لمتالف عظيمة من الأهوال البحرية ، والآفات السماوية عقبها بذكر الرأفة والرحمة لينبه على كمال لطفه ، وعظيم رحمته بالخلق .

قالوا : ومن أوضح ذلك ما تعطيه المقارنة بين هاتين الآيتين ، من سورة (السجدة) : ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ ۖ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴿٢٦﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَٰمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ ۖ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴿٢٧﴾﴾ .

فالآية الأولى مسوقة للفظة عن طريق ما يروى فيسمع ، ولذلك جاء في نهايتها ﴿أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ ، والآية الثانية موعظتها بصرية مشاهدة ، ولذلك جاء في أولها ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ وفي نهايتها : ﴿أَفَلا يُبْصِرُونَ﴾ .

وهذا النسق أمر فطري عند أصحاب اللغة ، وبدهي عند أصحاب الأذواق السليمة الذين تمرسوا بلغة العرب ، وأطالوا النظر في بيانها .

روى أن أعرابياً سمع قارئاً يقرأ : ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ (غَفُورٌ رَّحِيمٌ)﴾ [البقرة : ٢٠٩] ، ولم يكن الأعرابي على علم بالقرآن ، ولكنه قال : (إن كان هذا كلام الله فلا . الحكيم لا يذكر الغفران عند الزلل لأنه إغراء عليه) .

وصدق حس الأعرابي ، فإن ختام الآية : ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ فالعزة والحكمة هما اللتان تناسبان في معاملة من يذل من بعد ما تبين له الحق ، لأن في وصف الله بالعزة ما يجعل الإنسان ينتفع بعلمه ، ويتمهل طويلاً قبل أن يزل ، وفي وصفه بالحكمة ما يشعر بأنه – سبحانه – له في خلقه شئون .. ومن ذلك أن يضل السالك طريقه وهو يحمل المصباح الذي يهديه ، ويكشف له مزلات الطريق !

وقد عنى بعض المفسرين – وإن لم يشف غلة كما ذكرت – ببيان هذا التناسب في بعض الآيات التي ختمت بجملة منفصلة عن الجملة الأولى .

ويسمى الباحثون في علوم القرآن هذه المسألة : (ائتلاف الفواصل مع ما يدل عليه الكلام) . وقد ذكروا شواهد كثيرة لها ، منها ما يدرك بأدنى تأمل ، ومنها ما يحتاج إلى قليل من النظر .

ثم ذكروا أن من ذلك ما يحتاج إلى كثير من التأمل وإلى إمعان النظر ، وعرف عندهم لذلك ما سمى (مشكلات الفواصل) .

وقد ذكروا لذلك بعض الشواهد ، منها قوله تعالى : ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة : ١١٨] .

فإنه يبدو لغير المتأمل – في بادئ النظر – أن المناسب أن تتم الآية بقوله : (فإنك أنت الغفور الرحيم) .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة : ٧١] .

وقوله سبحانه في سورة الممتحنة : ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَٱغْفِرْ لَنَا رَبَّنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ .

وقد أزال العلماء في كل هذه الآيات ما خفى على قصار النظر . ومن قولهم في الآية الأولى : إن المحدث عنهم عصاة ، يستحقون العقوبة ، والغفران لمن يستحق العقوبة إنما يكون من العزيز ، أي القاهر الغالب ، والذي لا يعترض على أمره ، إذ العزيز مأخوذ من عز إذا غلب ، ثم لما ذكر أن المغفرة للمذنب إنما تكون من العزيز الغالب ناسب زيادة (الحكيم) دفعاً لما يتوهم من أن العفو عن المستحق خال من الحكمة فذكر الحكيم إشارة إلى أن فعله ذلك لحكمة وسر يراعى قهراً وعدلاً ، فكأنه يقال : إن تعف لهؤلاء المذنبين فأنت أهل لذلك إذ لا اعتراض عليك لعزتك ، ومع ذلك ففعلك لا يخلو عن حكمة ، ولو خفي عن الخلق .

وقيل : ليس هو على مسألة الغفران ، وإنما هو على معنى تسليم الأمر إلى من هو أملك لهم ، ولو قيل : (فإنك أنت الغفور الرحيم) لأوهم الدعاء بالمغفرة ولا يسوغ الدعاء بالمغفرة لمن مات على شركه .

ولما كانت هذه المسألة (مشكلات الفواصل) مظهرا من مظاهر لغة القرآن وبلاغته ، ولما كانت – ولا زالت – محكاً لعقول العلماء وأفهامهم ، أفردت لها الفصل التالي .

والله المستعان

****